المستخلص

إنَّ موضوع إجراءات دعاوى جرائم الفساد يواجه صعوبات كبيرة؛ وذلك لأنَّ هذه الجرائم تتسم بالسرية في وقوعها مما يصعب الكشف عنها، وإنَّ الحديث عن مكافحة خطر الفساد المالي والإداري، ومنع هذا الخطر يستوجب أنْ تمارس الرقابة من قبل أجهزة خاصة، فضلاً عن الجهاز القضائي.

وأصبح لدينا في العراق تعدد للأجهزة المختصة في الرقابة ومكافحة الفساد المالي والإداري، مما يتطلَّب تنظيم عملها، وبيان العلاقة فيما بينها، ودورها في الكشف عن جرائم الفساد، والمحافظة على المال العام، واجراءاتها في مثل هذه الدعاوى؛ لأنَّ تعدد تلك الجهات يمثل مشكلة اجرائية على الصعيد القضائي.

وفي وقتنا الحاضر أصبح الفساد مشكلة دولية عابرة للحدود بفعل انتشار عمليات غسل الأموال المتحصلة من جرائم الفساد، دعت الضرورة إلى إيجاد تعاون دولي في مجال استرداد المجرمين والأموال الناشئة عن الجريمة، لذلك كان لزاماً ايجاد طريقة ناجحة في منع هذه الجريمة، وملاحقة مرتكبيها بإجراءات التحقيق والمحاكمة.

وعليه لابد من وجود تكامل تشريعي وإجرائي في مثل هذه الدعاوى الجزائية ما بين نصوص القوانين الوطنية من جهة، ونصوص الاتفاقيات الدولية، وبين إجراءات الجهات القضائية والجهات المعنية بمكافحة جرائم الفساد في دعاوى الفساد من جهة اخرى.

وانطلاقاً مما تقدم، نروم في رسالتنا هذه دراسة مفهوم التكامل الإجرائي في دعاوى جرائم الفساد، وسعياً لتحليل النصوص التي تنظم هذه الدعاوى في مختلف القوانين والمعاهدات الدولية، وبيان نطاق التكامل الإجرائي على الصعيد الوطني والدولي، ومعرفة إجراءات الهيئات والأجهزة المختصة بمكافحة الفساد، والوقوف على أهم معوقات هذا التكامل.